Amman, 5 August, 5 August, 2012

الدين والديمقراطية والمجتمع المدني
Religion, Democracy and civil society

لا ادعي في ورقتي القصيرة هذه، أنني سأقدم بحثا كاملا حول موضوع المؤتمر. هدفي الأول من المشاركة في المؤتمر هو أن أصغي إليكم وأتنور بأفكاركم وأسير معكم من اجل الخير العام. وأخيرا أن طرح بعض الأفكار أو التساؤلات التي قد تسهم في إلقاء مزيد من الضوء في موضوع المؤتمر.

يبدو للوهلة الأولى أن هذه الكلمات الثلاثة، التي تشكل عنوان المؤتمر متناسقة. فكل منها انجاز رائع، وتصلح لتعمل معا لخير الإنسان والإنسانية. ولكن في واقع الأمر، كل كلمة منها تمثل قمة جبل جليدي، يقبع تحته الكثير من التشكيلات والإبعاد المتقاطعة المتشابكة وربما المتعاكسة. نجد في الأدبيات المسيحية المعاصرة مثل هذه الامتداح للديمقراطية: " نعم للديمقراطية بالرغم من جميع أخطائها. فالديمقراطية هي مشاركة جميع المواطنين بشكل أو أخر، في صنع القرار الذي يؤثر على حياتهم ومستقبلهم" ومن المتفق عليه أن الدين والديمقراطية يسعيان إلى تقدم الإنسان وبناء المجتمع المدني. ويرى اللاهوت المسيحي أن المسيحية هي ديانة من اجل الإنسان وديانة تنازل الله من اجل الإنسان. فان المسيحية هي العمل بحب الله وفي الوقت عينة العمل بحب الإنسان. فالإنسان وسعادته هما الهدف الأسمى للمجتمعات الإنسانية. وتسعى الديمقراطية والدين في تحقيق سعادة الإنسان بطرق مختلفة ولكن في نهاية المطاف متكاملة. ولكن قد يقع الخلاف والتضاد في تفاصيل تحقيق هذه الرؤية.

لقد لعب الدين على مر العصور دورا في تكوين المجتمع المدني وبناء أنظمة الحكم ووضع أسس العلاقات الاجتماعية. واضرب مثلا على ذلك اليهودية التوراتية ونشؤ الإسلام وتأثير المسيحية في أنظمة الدولة الرومانية. من ناحية أخرى سعت الإنسانية إلى تنظيم نفسها وعلاقات أفرادها وإرساء قواعد الحكم المدني، في خط لا نستطيع القول أنه يتوازى مع الفكر الديني، بقدر ما نستطيع أن نؤكد أنه يتداخل ويتقاطع مع الفكر الديني ويتكامل معه. فلم يكن الدين تاريخيا مجموعة من العبادات والشعائر والشرائع الروحية وحسب، بل شارك واسهم في بناء أنظمة الحكم.

في عالمنا اليوم نرى أن لا بد من التوازن بين معطيات وضروريات الفكر الديمقراطي وبين مخرجات الفكر الديني، هذا التوازن هو الخيار الأسلم والأصلح لإنسانية اليوم، التي لا تستطيع التخلي عن ديمقراطيتها وحكم الشعب لنفسه، ولكن من ناحية أخرى أيضا لا يستحب، وقد لا تقبل هذه الشعوب بانسحاب الدين إلى الممارسات الشعائرية والتقوية، بينما يترك التشريع وتكوين المجتمع المدني إلى البرلمانات والفكر العلماني. وفي هذه القضية، ليس من الضروري ان نبدأ من الصفر، بل ان البشرية اكتنزت على

مر العصور الخبرات العديدة حول علاقة الدين والديمقراطية مع المجتمع المدني، فما علينا الا ان نراكم على هذه الخبرات.

سأضرب بعض الأمثلة على هذا التوازن بين الدين والديمقراطية، هذا التوازن الذي يطمح مبدئيا إلى الخير العام في المجتمع المدني.

-- قد تأتي الديمقراطية بقوانين وأنظمة تخالف الطبيعة الإنسانية وتمس تكوين العائلة التقليدي، الذي شكل بالدرجة الأولى برؤى دينية. إلى أي مدى تصير هذه القوانين ملزمة للأفراد المتدينين في ضميرهم الشخصي وفي مواقفهم العامة؟

-- كون جميع الدول والمجتمعات تنادي، على الأقل مبدئيا، بضرورة تطبيق أساليب الحكم الديمقراطية، يأتي دين ما أو المتدينون في ذلك الدين، ويطرح أوراقه في الحلبة السياسية، مستعملا الشعور الديني لدى أفراد المجتمع والرصيد الديني التاريخي لدى المجتمعات، فيقيم باستعمال أدوات ديمقراطية حكما اقرب إلى الثيوقراطية. فيكون الله أو الدين أو المؤسسة الدينية البشرية هي الحاكم الفعلي للشعوب، وقد يظل الشعب هو مصدر السلطات، ولكن بقوالب دينية موروثة وغيبية، وباستعمال أدوات ديمقراطية، لغايات ثيوقراطية. أو على الأقل تتحرك إرادة الشعب وتطلعاته ضمن الإطار الديني. فينتج عن ذلك حكم جوهره ديني وإطاره ديمقراطي

-- لما تصل الأحزاب الدينية إلى الحكم بأدوات ديمقراطية، وقد تكون شكلية، تسعى الأحزاب الدينية إلى طمأنة المجتمع المدني إلى أهدافها. فقد صرح منصف المرزوقي الرئيس التونسي في شهر حزيران 2012 في مؤتمر الواحة في تونس: " إننا في تونس نهدف إلى إنشاء مجتمع الحريات وبخاصة حرية الضمير والحرية الدينية، فالمواطن التونسي هو مواطن بغض النظر عن دينه ولا يجوز أن يتألم بسبب إيمانه ومعتقداته.... الحرية هي هدفي وهدف الثورة وهدف كل التونسيين، ما زالت الطريق إمامنا طويلة، إلا إننا سنعمل معا على تحقيق هذا الهدف النبيل". علينا أن ننتظر لنرى ونقيم تجربة حزب النهضة ذي الخلفية الدينية، فهل يستطيع أن يضمن حرية الضمير والحرية الدينية؟ وهل حرية الضمير والحرية الدينية من منتجات الفكر الديني أو هي خلاصة صراع الشعوب وثوراتها؟ وهل يمكن للدين ومؤسساته وأحزابه أن يضمن حرية الدين والضمير؟ أما علينا أن بحث عن عنصر خارج عن الدين يضمن حرية الدين والضمير؟ يقيم احد كتاب العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة في إطار الربيع العربي، قائلا: "أتمنى أن يصل الدين لأهل السياسة، ولا يصل أهل الدين إلى السياسة. فان كنتم أهل دين فلا جدارة لكم في السياسة. وان كنتم أهل سياسة فمن حقي ألا اختاركم، ولا جناح علي في ديني". هذا المقولة تؤكد إمكانية التنازع الايجابي والسلبي بين الدين والسياسة وتكوين المجتمع المدني.

-- أسهم الشعور الديني في مقاومة الفكر الإلحادي الشمولي. فكان الإيمان مصدر الهام وتحرر للشعوب. وما أن تحررت هذه الشعوب من شمولية الأنظمة السياسية، حتى ظهرت ملامح مجتمع استهلاكي مادي، يحمل في طياته نوعا جديدا من الحرية والديمقراطية صارت بشكل أو بأخر تحديا جديدا للدين.

-- إن الشرائع الدينية ومجمل القوانين الدينية التي تنشأ عن هذه الشرائع تحمل مسحة من الله عبر الوحي. ويقف الإنسان عاجزا عن مسها أو تغييرها أو تحريفها أو تبديلها كونا تأتي من ضميره الديني وهي في نهاية المطاف ملزمة لأنها صادرة عن الله. فما هو ديني يميل إلى المطلق. وهل المطلق هنا يكمن في مقاصد الدين العامة، أو ينسحب على التفاصيل الدينية؟ من ناحية أخرى هناك المجتمع المدني، الذي مبدئيا يملك حق التشريع باسم الشعب باستعمال أدوات ديمقراطية. وما هو ديمقراطي هو نسبي. والدين والمتدينون وغير المتدينين موجودون في المجتمع. ما هو الحل؟ هل نعرض على الدين تطوير شرائعه بما يناسب ديمقراطية المجتمع المدني؟ يبدو هذه صعبا لأننا نعرض على الدين أن يطور بفعل إنساني يأتي من خارجه. أنترك الدين وشأنه؟ ومن ثم نطور فكرا اجتماعيا موازيا؟ أو نقترح أن يكون سقف الاجتهاد المدني والمجتمعي هو السقف الديني؟ ونقول للديمقراطية وأتباعها: بإمكانكم أن تنتخبوا وتشرعوا لشعوبكم، ولكن إياكم أن تتجاوزوا سقف الدين؟ هل صيغة التعايش هي المخرج الممكن بين الضمير أو الشرع الديني والقوانين الوضعية في المجتمع المدني، الذي يحمل بطياته وتاريخه وواقعه جملة من المعطيات الدينية الراسخة؟ وما هي صيغة التعايش تاريخيا ومستقبلا بين المطلق والنسبي؟ في هذه القضية لا ننطلق من الفراغ أو من الصفر، فلكل الشعوب تجاربها ومقارباتها، لنبحث ونطور معا هذه العلاقة!

-- الدين، الديمقراطية، المجتمع المدني.... ولكن هناك بعد أو فضاء رابع تقف عليه هذه الثلاثة، وهذا الفضاء الرابع هو الأرض. وأشير هنا إلى معضلة العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية. وهذه الأرض يراها الفلسطينيون فلسطينية، ويراها الإسرائيليون إسرائيلية. ولا شك أن التراث الديني للطرفين ضمنها صبغة دينية، إسلامية ويهودية، ناهيك عن البعد المسيحي. هل الدين هنا جزء من المشكلة أو جزء من الحل؟ أنشأت إسرائيل كما يقال دولة ديمقراطية، وتدعي أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، علما أن هناك مبدئيا، ديمقراطيات وليدة في الشرق الأوسط في سياق الربيع العربي. لقد بنت الديمقراطية الإسرائيلية جدارا يفصل بينها وبين الفلسطينيين، والإسرائيلي سجن الفلسطيني خلف الجدار، ولكنه في الوقت عينه سجن نفسه. وهل يمكن أن نبني مجتمعا مدنيا وجدارا في آن واحد. إمامنا إنسان، الفلسطيني والإسرائيلي، وكل منهما يتألم ويؤلم الأخر، هل نصل يوما ما إلى نضوج روحي وأنساني، ليصير الدين والديمقراطية والمجتمع المدني والأرض المكونات المفترضة لفضاء من العدل والحب، حيث نحترم كرامة الإنسان، وكل الإنسان وكل إنسان؟

وأخيرا، لا اعتقد أن مؤتمرنا هذا سيجد الحل السحري والوصفة الخفية والمثالية للعلاقات بين الدين والديمقراطية والمجتمع المدني، بقدر ما نكتشف ضخامة القضية وعظم المسؤولية الملقاة على عاتق المؤتمرين. وقد نسهم معا بدراسة خبرات الشعوب والأديان في شأن مؤتمرنا هذا، وبدون نشك سوف نشخص معا بعض المضامين والمقاربات، ونقدم جملة من المقترحات والرؤى الايجابية.... متمنيا لكم كل التوفيق.

الأب حنا كلداني